اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 70

9—15 مايو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

لجنة مالية من دول التعاون تبحثها الشهر المقبل .. آلية خليجية موحدة للضرائب غير المباشرة

تعمل دول الخليج على توحيد آلية وسقف الضرائب غير المباشرة التي تعتزم فرضها، بحسب يونس الخوري مدير عام وزارة المالية الذي أكد عدم وجود جدول زمني للتطبيق. ولكن خوري أكد أن لجنة مالية خليجية ستبحث خلال اجتماع تعقده الشهر المقبل مقترحات تتعلق بسقف تلك الضرائب وآليات التعامل معها. وتسعى دول الخليج إلى تعظيم الإيرادات الحكومية، وتعويض نقص الإيرادات الجمركية مع تطبيق معايير منظمة التجارة العالمية. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة أبرز أصناف الضرائب غير المباشرة، ويتم فرضها على الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع النهائي للمستهلك، أي ضريبة على الإنتاج، تمتد لتشمل السلع والخدمات. وقال الخوري "لم تتفق دول المجلس بعد على أي سقف، ولكن من المؤكد أن آليات ونسب الضرائب ستكون موحدة على مستوى الخليج". واستبعد الخوري أن يتم اعتماد أية قرارات حول الضرائب غير المباشرة العام الحالي، مشيراً إلى أن المسألة في طور البحث والتحضير للمرحلة المقبلة. وكانت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلفت دولة الإمارات إجراء دراسة حول نظام الضريبة المقترحة في دول المجلس. وبناء على التكليف، أجرت جمارك دبي بالتنسيق مع وزارة المالية، دراسة أولية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وخلصت إلى أن فرض ضريبة القيمة المضافة "أمر حتمي على دول مجلس التعاون". ويتوقع أن يبلغ عائد ضريبة القيمة المضافة، إذا ما طبق في الامارات، ضعف عائدات الدولة من الجمارك، فيما يتوقع انخفاض عائدات الدولة من الجمارك بنسبة تصل إلى 70% بسبب اتفاقيات التجارة الحرة، مع الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى. وتردد خلال العامين الماضيين أن الإمارات تدرس تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث تضاف نسبة 5% على فواتير المتسوقين في أسواق الدولة .

تعليق

كانت وزارة المالية كلفت جمارك دبي بإجراء الدراسات اللازمة وتحديد آليات تطبيق نظام الضريبة الجديدة. وتتمتع دولة الإمارات بسمعة مالية مبنية على نظام لا يفرض أية ضريبة على الدخل عدا بعض الضرائب المفروضة على الشركات النفطية والمصارف الأجنبية وضرائب بلدية على إيجارات العقارات في بعض الإمارات. وشجع ذلك المستثمرين على الدخول إلى أسواق الدولة، وجعلها واحدة من أبرز الأسواق الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة. وكانت الجهات المعنية أعلنت في وقت سابق أن نسبة ضريبة القيمة المضافة لن تتجاوز نسبة رسوم الجمارك المفروضة حالياً وهي 5%، ولكن ضريبة القيمة المضافة ستفرض على الخدمات أيضاً. وأعلنت دول مجلس التعاون غير مرة، أنها تدرس فرض تطبيق ضريبة «القيمة المضافة» لتعويض النقص الذي حدث في عائدات الجمارك، بعد خفض رسومها إلى 5%. وتعود أيضاً دوافع فرض هذه الضريبة إلى استحقاقات منظمة التجارة العالمية التي بدأت تطبقها دول المنطقة دون استثناء، إضافة إلى اتفاقات المناطق التجارية الحرة بين دول وتكتلات مختلفة حول العالم. وتطبق أكثر من 140 دولة نظام ضرائب القيمة المضافة. وتركز بعض الجهات في الإمارات على ضريبة القيمة المضافة، باعتبارها بديلاً ضريبياً مناسباً للدولة، لأنها لا تفرض أي نوع من الضرائب أساساً، في وقت تجمع دول كثيرة بين النظام الجمركي المعتاد وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

المصدر:الاتحاد

الدولية

11.4 مليار دولار الفائض التجاري للصين في أبريل
صفحة 02 ◄

الصادرات الألمانية تحقق أعلى مستوى لها منذ عام 1950
صفحة 02 ◄

الاقليمية

ارتفاع التضخم السعودي في ابريل مع زيادة تكاليف الغذاء
صفحة 03 ◄

مصر تطلب قرضا من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي
صفحة 03 ◄

المحلية

المركزي 27 :«مليار درهم فائض ميزان المدفوعات العام الماضي المنطقة
صفحة 04 ◄

نمو الصادرات الإماراتية لليابان 31% خلال الربع الأول
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي
الضرائب غير المباشرة
صفحة 06 ◄

15 مايو 2011

11.4 مليار دولار الفائض التجاري للصين في أبريل

أفادت آخر التقديرات بأن صادرات الصين زادت بنسبة 29.9 % في شهر أبريل الماضي مقارنة بالعام الماضي بينما ارتفعت الواردات بنحو 21.8%. وبحسب بيانات سلطات الجمارك الصينية فقد حققت الصين(ثاني أكبر اقتصاد في العالم حاليا) فائضا تجاريا في أبريل وصل إلى 11.4 مليار دولار مقارنة بنحو 139 مليون دولار في مارس الماضي. وبذلك يكون الفائض التجاري قد ارتفع بمعدل يناهز أربعة أضعاف ما كان متوقعا بفضل الزيادة الهائلة للصادرات مقابل الواردات. ويرى محللون أن الطلب على المنتجات الصينية مازال قويا بينما يشهد الطلب على الاستيراد نوعا من الاستقرار منذ فبراير الماضي. كان الفائض التجاري الصيني قد وصل إجمالا العام الماضي إلى 183 مليار دولار. جاء الكشف عن هذه البيانات بينما تستمر الضغوط الأمريكية على بكين لتحرير سعر صرف عملتها اليوان. وهيمن هذا الموضوع على المحادثات الجارية في واشنطن بين كبار المسئولين الأمريكيين والصينيين في إطار في اللقاء السنوي الذي يعرف بالحوار الاستراتيجي والاقتصادي. وتقول واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي إن انخفاض قيمة اليوان أمام الدولار واليورو يعطي أفضلية تنافسية للصادرات الصينية في الأسواق العالمية. في المقابل تؤكد بكين أنها نجحت على مدى ثلاث سنوات في السيطرة على فائضها التجاري من خلال زيادة الاستهلاك المحلي وتقليل الاعتماد على الصادرات. كان الاقتصاد الصيني قد سجل عجزا تجاريا في الربع الأول من العام الجاري بنحو 1.02 مليار دولار وهو أول عجز ربع سنوي يسجل منذ عام 2004. وأرجع مراقبون ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا ما أدى إلى زيادة فاتورة الواردات الصينية من هذه السلع. وتوقعت وزارة التجارة الصينية زيادة الواردات الصينية هذا العام بمعدل أكبر من الزيادة المتوقعة في الصادرات. ومن شأن نجاح الحكومة الصينية في الحد من ارتفاع الفائض التجاري إن يقلل من الانتقادات الموجهة إليها من شركائها التجاريين بشأن سعر اليوان.

المصدر:BBC Arabic

ارتفاع تكاليف افلاسات البنوك الأمريكية في عام 2010

اظهر تحليل جديد لمؤسسة سي.إن.ال فاينانشال إن افلاسات البنوك الأمريكية في عام 2010 تسببت في زيادة في خسائر المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع قدرها ملياران من الدولارات أو تسعة في المائة عن التوقعات الأولية. ويفوق هذا الزيادة التي شهدها عام 2009 ويبرز التكاليف الأعلى من المتوقع المتصلة بإفلاس ثلاثة بنوك مقرها في بويرتو ريكو. وارتفعت تقديرات خسائر المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع في عام 2010 إلى 24.18 مليار دولار في نهاية العام صعودا من التقدير المبدئي 22.17 مليار دولار. وقالت اس.إن.ال فاينانشال إن الهيئة التنظيمية للبنوك رفعت تقديرها لخسائر المؤسسة الاتحادية في 102 بنك من 157 بنكا افلست في عام 2010.

المصدر:رويترز

الاقتصاد الألماني ينمو بنسبة 1,5 في المائة في الربع الأول من 2011

أشارت الأرقام الرسمية التي نشرتها الحكومة الألمانية إلى إن الاقتصاد الألماني سجل نسبة نمو بلغت 1,5 في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري مقارنة بالربع الذي سبقه، وهي نسبة فاقت التوقعات بدرجة كبيرة. وأشارت الأرقام إلى إن الطلب المحلي المتنامي كان احد أهم العوامل التي ساعدت في دفع عجلة النمو إلى الإمام. كما أعلنت فرنسا يوم الجمعة إن اقتصادها سجل نموا بلغت نسبته 1 في المائة في الفترة ذاتها، وهي اعلي نسبة يسجلها الاقتصاد الفرنسي منذ الربع الثاني من عام 2006. ومن المقرر إن تنشر كل الدول الأعضاء في منطقة اليورو بيانات حول اقتصاداتها اليوم الجمعة. وكانت إحصائيات نشرت في وقت سابق من الأسبوع الجاري قد بينت إن الصادرات والواردات الألمانية قد ارتفعت إلى اعلي مستوياتها منذ عام 1950. وقال كرستيان شولتز الاقتصادي في مصرف بيرينبيرغ إن نسبة النمو التي سجلها الاقتصاد الألماني "هائلة." وأضاف: "سيصبح الاستهلاك بشكل متزايد المحرك الحقيقي للنمو في المستقبل، نتيجة للانخفاض الملحوظ في نسبة البطالة." على صعيد آخر، قالت وزيرة المالية الفرنسية كرستين لاغارد "إنها واثقة جدا بتحقيق اقتصاد بلادها نسبة النمو المتوقعة لعام 2011 وهي 2 في المئة." وأضافت لاغارد إن القطاع الصناعي كان له اليد الطولى في دفع عجلة النمو إلى الإمام.

المصدر:BBC Arabic

الصادرات الألمانية تحقق أعلى مستوى لها منذ عام 1950

حققت الصادرات الألمانية في مارس/ آذار الماضي أعلى مستوى لها منذ بدء تسجيل إحصائيات التبادل التجاري عام 1950. وبلغ حجم الصادرات خلال مارس 98.3 مليار يورو (142 مليار دولار) بزيادة مقدارها 7.3 في المائة عن فبراير الماضي. موضوعات ذات صلة اقتصاد وتنمية كما وصلت الواردات الألمانية خلال مارس كذلك إلى أعلى مستوى لها وهو 79.4 مليار يورو بزيادة مقدارها 3.1 في المائة عن فبراير. وبذلك يكون مارس الماضي قد شهد اعلي مستوى للصادرات والواردات الألمانية منذ بدء جمع المعلومات عام 1950. وتعتبر ألمانيا ثاني أكبر دولة مصدرة في العالم بعد الصين. وجاءت أرقام الصادرات الألمانية في مارس الماضي أعلى بكثير من توقعات الأسواق العالمية. واعتبر الاقتصادي كريستيان شولز من مصرف بيرينبيرغ أن ألمانيا مقبلة على "عقد ذهبي". بينما قال المحلل الاقتصادي كاريستين بريزسكي من مؤسسة (آي ان جي) إن الاقتصاد الالماني "يبحر بسلاسة إلى الأمام".وتشير الأرقام الأخيرة للصادرات الألمانية إلى تباين في الأداء الاقتصادي لدول منطقة اليورو. فبينما تنمو الاقتصادات الألمانية والفرنسية على سبيل المثال بقوة، تعاني اقتصادات دول أخرى مثل اليونان والبرتغال بسبب المستويات العالية للدين.

المصدر:BBC Arabic

ارتفاع التضخم السعودي في ابريل مع زيادة تكاليف الغذاء

ارتفع التضخم السنوي في السعودية إلى 4.8 بالمائة في ابريل بسبب زيادة في تكاليف الغذاء والنقل ويتوقع المحللون تنامي ضغوط الأسعار في الأشهر القليلة القادمة. وتراجع التضخم في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم منذ لامس أعلى مستوى في 18 شهرا عندما سجل 6.1 بالمائة في أغسطس. وقد تباطأ إلى 4.7 بالمائة في مارس. وعلى أساس شهري زادت تكاليف المعيشة في أكبر اقتصاد عربي 0.4 بالمائة في ابريل من 0.3 بالمائة في مارس حسبما أظهرت البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين لدى البنك السعودي الفرنسي في الرياض "يبدو أن التضخم يقطع مسارا تدريجيا لكنه صعودي. الأثر النزولي لفترة الأساس يتلاشى والتضخم العام سيكون أكثر وضوحا." وارتفعت أسعار الغذاء - التي لها أكبر وزن في سلة أسعار المستهلكين عند 26 بالمائة - 0.9 بالمائة على أساس شهري بعد تراجعها 0.1 بالمائة الشهر السابق. وقال سفاكياناكيس "ضغوط الاسعار تتصاعد وستظهر في الاشهر القادمة ولاسيما مع اقتراب شهر رمضان. الإيجارات والغذاء سيعطيان قوة دفع صعودية." ويزيد تضخم أسعار الغذاء تقليديا خلال شهر رمضان الذي يبدأ هذا العام مطلع أغسطس. وارتفعت تكاليف الإسكان والطاقة - التي تشكل 18 بالمائة من السلة - 0.5 بالمائة بعد زيادتها 0.8 بالمائة في الشهر السابق. وتوقع محللون أن يبلغ متوسط التضخم 5.6 بالمائة في 2011. كان محمد الجاسر محافظ البنك المركزي السعودي قال في مارس إن منحا أعلنها الملك لتعزيز الأجور وتوفير فرص العمل وبناء منازل لن تتسبب على الأرجح في تفاقم التضخم. وتعتزم الحكومة إنفاق نحو 30 بالمائة من الناتج الاقتصادي السنوي لتخفيف التوترات الاجتماعية في المملكة التي تعاني من نسبة بطالة تتجاوز العشرة بالمائة.

المصدر: رويترز

الإمارات والسعودية وعُمان بصدد إقرار قانون الإغراق

كشف مدير الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ريحان مبارك فايز، أن الإمارات والسعودية وعُمان بصدد الموافقة النهائية على إقرار قانون الإغراق والعمل به في غضون ثلاثة أسابيع، مشيراً إلى أن الأمانة الفنية بانتظار تكامل بقية دول مجلس التعاون. وقال فايز، خلال محاضرة ألقاها أمام طلاب ماجستير إدارة الأعمال بجامعة حائل، إن الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بمجلس التعاون الخليجي قد نجحت في إلغاء الرسوم المفروضة على شركة إماراتية من قبل الفلبين والمغرب . وأضاف: كما استطعنا في قضية ضد شركة خليجية في الكويت تخفيض الرسوم المفروضة على تلك الشركة من 26 في المائة إلى 6 في المائة . وأشار فايز إلى أن الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تدخلت خلال الفترة الماضية في 18 قضية من القضايا التي رفعتها الهند والمغرب وإندونيسيا والفلبين وتركيا ضد شركات خليجية في الإمارات والكويت والسعودية.

المصدر: البيان

مصر تطلب قرضا من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي

أعلن صندوق النقد الدولي الخميس إن مصر طلبت قرضا ماليا يبلغ ما بين عشرة مليارات دولار و12 مليارا للفترة من الآن وحتى منتصف عام 2012 لسد العجز الكبير في الموازنة. وقالت المتحدثة باسم الصندوق كارولين اتكينسون "إنهم فاتحوا شركاء من الجهات الثنائية والمتعددة الإطراف ومن بينهم صندوق النقد الدولي لتقديم دعم مالي لبرنامجهم المعد محليا". وأضافت إن فريقا من الصندوق الدولي سيزور القاهرة قريبا لبدء مناقشات بشأن أي ترتيب إقراضي. من جانبه صرح وزير المالية المصري سمير رضوان لبي بي سي بأن الوضع في مصر "صعب للغاية" وتوقع زيادة العجز في الموازنة ما بين 9و10 في المائة بحلول العام المقبل. وأضاف رضوان أن بلاده تحتاج ملياري دولار أمريكي حتى نهاية العام الحالي وعشرة مليارات للعام المقبل. يشار إلى أن البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي قد وافقا على منح مصر قروضا مالية. وأشار رضوان أن متطلبات الشعب المصري في "أعقاب الثورة ضاعفت من الضغوط الواقعة على الميزانية". وأكد أنه لابد من تحقيق سياسة اجتماعية عادلة للشعب المصري مضيفا أنه لا تراجع في المضي قدما عن إتباع سياسة اقتصاد السوق الحر.

المصدر: BBC Arabic

«المركزي»: 27 مليار درهم فائض ميزان المدفوعات العام الماضي

تحول العجز البالغ 22,5 مليار درهم في ميزان المدفوعات للدولة إلى فائض بقيمة 26,9 مليار درهم عام 2010، بحسب التقرير السنوي للمصرف المركزي الصادر أمس. ويعتبر ميزان المدفوعات السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وارتفع فائض الحساب الجاري، المكون الرئيس لميزان المدفوعات، إلى 41,3 مليار درهم العام الماضي، مقارنة بـ28,8 مليار درهم عام 2009، مما ساعد في تحويل العجز إلى فائض في ميزان المدفوعات. وأظهر تقرير "المركزي" أن فائض الميزان التجاري ضمن الحساب الجاري ارتفع إلى 186,8 مليار درهم في 2010 مقارنة بـ154,6 مليار درهم في 2009، وذلك بدعم من ارتفاع القيمة الإجمالية لصادرات النفط بقيمة 26,4 مليار درهم لتبلغ 275,7 مليار درهم العام الماضي مقارنة مع 249,3 مليار درهم عام 2009 . ووفقاً للتقرير، نمت تجارة إعادة التصدير بنحو 23 مليار درهم في 2010 مقارنة مع 2009، بينما زادت الصادرات غير النفطية بقيمة 25,9 مليار درهم. وبذلك بلغت القيمة الإجمالية للزيادة في الصادرات وإعادة التصدير بنحو 75,2 مليار درهم مقارنة بنمو في الواردات بلغت قيمته نحو 43 مليار درهم. ويظهر التقرير أن ميزان الخدمات سجل عجزاً بلغ نحو 110 مليارات درهم بنهاية 2010 مقارنة بنحو 100 مليار درهم في 2009. ووفقاً للتقرير، فإن تدفق الخدمات للخارج والتي تتضمن الشحن والتأمين والنقل والسفر والخدمات الحكومية قد ارتفعت إلى 153 مليار درهم في 2010 مقارنة بـ137,5 مليار درهم في 2009 . بالمقابل، فإن تدفق الخدمات للسوق المحلية ارتفع من 37,3 مليار درهم في 2009 إلى 43,1 مليار درهم العام الماضي. أما صافي عائد الاستثمارات الخارجية المحول للسوق المحلية فقد تراجع من 11,8 مليار درهم في 2009 إلى 5,8 مليار درهم العام الماضي. إلى ذلك، ارتفعت قيمة تحويلات العاملين في الدولة إلى بلدانهم من 35 مليار درهم عام 2009 إلى نحو 38,8 مليار درهم عام 2010

المصدر: الاتحاد

محمد العبار رئيس مجلس إدارة اعمار : دبي تجاوزت أسوأ أزمة مالية عرفها الإنسان

أكد محمد العبار رئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية في حديث لمجلة أريبيان بزنس ينشر في عددها الاخير، انه لا يخطط لمغادرة إعمار. وقال إنه على يقين من أمر واحد، وهو أن دبي تجاوزت أسوأ أزمة مالية عرفتها ذاكرة الإنسان. وقال إنه من الصعوبة بمكان بالنسبة لبعض الناس إن يتوقفوا وأن يكونوا بلا فائدة. فالوقت سلعة ثمينة. مضيفا أنه يعمل سبعة أيام في الأسبوع ليلا ونهارا، فهذه هي الطريقة الوحيدة للممارسة العمل. وهذا هو الأسلوب الأمثل لخلق شيء. مؤكدا أن هذا هو حاله. وقال إن البرج انتهى، وكنت أتساءل أين الوجهة بعد ذلك، وما العمل؟ نعم لقد وصلنا إلى غايتنا، لكننا بشر، لذلك عندما نصل هناك نتساءل عما سنفعله بعد ذلك، هل سنزحف ونعود إلى مكان صغير؟ أؤكد أن هذا ليس من شيمتي. وقالت المجلة إن العبار كرس جزءا من وقته لاستثماراته الخاصة، وإنشاء شركة تعدين باسم شركة إفريقيا الشرق الأوسط للمصادر «أمير». وهي عبارة عن تحالف مشترك مناصفة بين العبار ورجل الأعمال الماليزي تان سريسيد مختار البخاري. وهي تنفذ أعمال التنقيب والتعدين في عدد من السلع من بينها الفحم والنحاس والغاز والذهب. وأضاف أنه عازم على الاستثمار في زيمبابوي، في ظل الظروف الراهنة، بعد أن باشرت شركة افريقيا الشرق الأوسط للموارد «أمير» العمل في غينيا كوناكري، ومدغشقر، وأوغندا، والنيجر، والغابون، وغانا، والكونغو، وغينيا الاستوائية. قائلا، انه يمكن الانتظار حتى تستقر الأمور ونتخلف عن الركب. لكنه كما أكد لا يريد القيام بذلك، وأن «أمير» ترغب في الاستثمار في الامتيازات، والجزء المتعلق بالتنقيب في الامتيازات. وأنها ستبدأ مبكرا. فلا تريد أن تستثمر في امتيازات خبر الآخرون مخاطرها. ولا بد من المسارعة والانخراط مع الحكومات، وإزالة المخاطر، وإرسال الجيولوجيين، وفرق التنقيب، لذلك فإن العمل يتطلب جهدا خارقا، غير أن المحصلة هي أفضل بكثير من الحصول على التراخيص بعد القيام بعملية الحفر والتنقيب. وقال إن من الواضح أن الوقت مناسب للغاية، فأسعار الذهب في أعلى مستوى لها، وقد تجاوزت مؤخرا 1500 دولار للأوقية، كما قفزت الفضة إلى أرقام فلكية، وكما وصفها فإنها «الذهب الجديد». مضيفا أنه في مجال العمل لا مجال للتواني، سيما بوجود مكاسب جمة. ويشار إلى أن افريقيا تمتلك 60% من الفوسفور العالمي، و30% من احتياطيات النحاس. وتمتلك نامبيا والنيجر 7.1%، و2.4% من اليورانيوم العالمي. كما تمتلك الجابون كميات ضخمة من المنغنيز وزامبيا 3.4% من النحاس العالمي، و3.6% من الكوبالت العالمي.

المصدر: البيان

الطاير يتوقع نمو الناتج المحلي بنسبة 4٪ العام الجاري

استقبل معالي أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس إدارة «بنك الإمارات دبي الوطني» وفداً من مجموعة «سيتي جروب» المصرفية وخلال اللقاء أشار الى التطورات الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد الوطني والنمو الذي تحقق بالناتج الوطني، وتوقعات استمراره بمعدل 4% خلال هذا العام بفضل نمو قطاع التجارة وإعادة التصدير وقطاع السياحة والخدمات. أشار إلى النتائج الإيجابية والجيدة للربع الأول من العام الجاري والتي أظهرها القطاع المصرفي، وقطاعات السياحة والطيران والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأساسية. وشدد على أهمية زيارة الوفد المصرفي وتواجد مجموعة «سيتي جروب» المستمر بدبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعتبر من أهم الأسواق الناشئة في العالم. كما شدد على الموقع الرائد الذي تحتله دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي، وقدرتها على الاستمرار في استقطاب الاستثمارات المالية والمؤسسات العالمية.

المصدر:الاتحاد

977 مليار درهم حجم الناتج المحلي الحقيقي »الوطني للإحصاء«: 1,4% النمو الاقتصادي عام 2010

حقق الناتج المحلي الإجمالي للدولة نمواً قدره 1,4% بالأسعار الثابتة العام الماضي ليصل إلى 977 مليار درهم، مقارنة بـ 963 ملياراً عام 2009، بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات بالأسعار الجارية بنهاية العام الماضي إلى 1,09 تريليون درهم، مقارنة بـ992 مليار درهم عام 2009 بنمو نسبته 10,1%. وذكرت بيانات التقرير الصادر بعنوان «أهم المتغيرات الاقتصادية للدولة خلال الفترة من 2008-2010» أن الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط الخام بلغ بنهاية العام الماضي 749 مليار درهم، مقارنة بـ705 مليارات درهم عام 2009. واستمرت معدلات النمو لمؤشرات القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة. وقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقة لعام 2010 حوالي 69%، مقارنة بما نسبته 66% عام 2009. وأضاف المركز «واصلت بقية المتغيرات الاقتصادية نموها مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فقد بلغت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت 260,2 مليار درهم عام 2010، مقارنة بـ221,3 مليار درهم عام 2009». كما بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي 716,5 مليار درهم عام 2010 مقارنة بـ701,4 مليار درهم في عام 2009.وارتفع إجمالي الصادرات من السلع والخدمات إلى 851,9 مليار درهم عام 2010، مقارنة بـ741,7 مليار درهم عام 2009، بنمو نسبته 14,8%. كما ارتفع إجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات إلى 751,6 مليار درهم عام 2010 مقارنة بـ687,3 مليار درهم عام 2009. وعزا المركز عمليات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات المتراكمة من الموارد النفطية من ناحية، والتنوع في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية من ناحية أخرى. وأشار المركز في بيان صحفي أمس إلى قيامه بمراجعة شاملة للبيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات للفترة 2001 – 2010. وجاءت هذه المراجعة بناءً على توفر النتائج النهائية للمسوح الاقتصادية التي شملت الأنشطة الاقتصادية وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تغطيتها لجميع إمارات الدولة. كما تمت مراجعة سنة الأساس وفق ما نصت عليه توصيات بعثة صندوق النقد الدولي بضرورة الانتقال إلى سنة جديدة، وتم اعتماد سنة 2007 كسنة أساس ومرجعية لتثبيت البيانات بديلاً لسنة الأساس السابقة وهي سنة 2000. وقال المركز «يعتبر هذا الإجراء من الخطوات الفنية المهمة لتحديث سنة الأساس وإعادة تقييم البيانات بالاعتماد على سنة حديثة بعد توفر بيانات أكثر دقة من المصادر الإحصائية داخل الدولة»، إلى جانب انه يمثل التزاماً بالتوصيات الفنية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي توصي بتحديث سنة الأساس كل 5 سنوات للحفاظ على دقة أفضل لتقييم ومقارنة للبيانات الإحصائية.

المصدر:الاتحاد

بلغت 381 مليار درهم «المركزي»: تراجع قروض الشركات 9% عام 2010

تراجع رصيد محفظة القروض التي قدمتها البنوك العاملة في الدولة للشركات، بنسبة 9% تعادل نحو 37,8 مليار درهم خلال عام 2010، بحسب البيانات الصادرة حديثاً عن المصرف المركزي. وأوضح "المركزي" أن رصيد قروض الشركات انخفض إلى 380,7 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ418,5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2009. وتظهر البيانات أن أعلى نسبة تراجع في رصيد قروض الشركات سجلت خلال الربع الأول من عام 2010، إذ تراجع رصيدها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي، بنحو 6,2%، تعادل نحو 16 مليار درهم، لتستقر عند مستوى 392,5 مليار درهم بنهاية مارس الماضي. وسجلت قروض الشركات تراجعاً بوتيرة أقل خلال الربع الثاني من العام الماضي بلغت نسبته 1,4% لتستقر عند مستوى 387,2 مليار درهم بنهاية يونيو 2010. وخلال الربع الثالث من العام الماضي، شهدت قروض الشركات ارتفاعاً طفيفاً بقيمة مليار درهم، وبنسبة نمو بلغت 0,3%، لترتفع إلى 388,2 مليار درهم. وعادت مستويات التمويل والإقراض المقدمة للشركات للانخفاض خلال الربع الأخير من عام 2010، حيث انخفضت بنسبة 1,9% مقارنة بالربع الثالث، لتبلغ 380,7 مليار درهم بنهاية ديسمبر مقارنة بـ388,2 مليار درهم بنهاية سبتمبر من العام نفسه.

المصدر:الاتحاد

نمو الصادرات الإماراتية لليابان 31% خلال الربع الأول

نمت الصادرات الإماراتية إلى اليابان، والتي تشمل المنتجات النفطية، بنسبة 31% خلال الربع الأول من العام الحالي، بعد أن ارتفعت إلى 35,1 مليار درهم (9,6 مليار دولار)، مقارنة بـ26,7 مليار درهم (7,3 مليار دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي. وبحسب إحصاءات هيئة التجارة الخارجية اليابانية "جيترو" الصادرة أمس، ارتفع التبادل التجاري بين البلدين خلال الربع الأول بنسبة 23,1% ليصل إلى 41,3 مليار درهم (11,3 مليار دولار)، مقارنة بـ33,7 مليار درهم (9,2 مليار دولار) للفترة ذاتها عام 2010. وسجلت الصادرات الإماراتية إلى اليابان نمواً تجاوز 104% خلال الربع الأول 2011 مقارنة بالربع الأول 2009. بالمقابل، بينت الإحصاءات تراجع الصادرات اليابانية إلى الإمارات خلال الربع الأول 2011 بنسبة 8,9%، لتصل إلى 6,35 مليار درهم (1,7 مليار دولار)، مقارنة بـ6,7 مليار درهم (1,9 مليار دولار) للفترة ذاتهامن العام الماضي. وسجلت الصادرات اليابانية أعلى نسبة تراجع خلال شهر مارس نتيجة تداعيات زلزال تسونامي الذي ضرب البلاد وخلف أضراراً بالمليارات. وبحسب الإحصاءات، حافظت الإمارات على ميل الميزان التجاري بين البلدين لصالحها بفائض تجاوز 28,6 مليار درهم (7,8 مليار دولار)، نتيجة الفارق الواسع بين صادرات الدولة الى اليابان ووارداتها منها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، مقارنة بفائض قدره 19,7 مليار درهم (5,4 مليار دولار) لصالح الإمارات خلال الربع ذاته عام 2010

المصدر:الاتحاد

الضرائب غير المباشرة

أولا تعريف الضرائب المباشرة و غير المباشرة

تشير الضرائب المباشرة إلى تلك الضرائب التي تفرض على واقعة تملك الثروة أو اكتساب الدخل ، أي كان الوصف الذي يطلق عليها، أو هي تلك الضرائب التي تفرض على ذات وجود الأموال لدى المكلف ، كضريبة الدخل . تعني الضرائب غير المباشرة ، تلك الضرائب التي تفرض على واقعة التداول والإنفاق ، أو هي تلك الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة بمناسبة تداول المال أو أنفاقه أو أي واقعة قانونية أخرى ، ومثالها الضرائب الجمركية والضرائب على المبيعات.

ثانيا مزايا الضرائب غير المباشرة:

سهولة تحملها ، إذ أن المكلف لا يحس بعبئها لأنها أقل ظهوراً عليه من الضرائب المباشرة ، فمن يدفعها لا يشعر بها ، وإن شعر بها فانه يجهل مقدارها ، لأنها تندمج في ثمن السلعة أو الخدمة التي يشتريها .

مرونة حصيلتها ، إذ أنها تتغير بطريقة مباشرة وسريعة تبعاً لتغير الحالة الاقتصادية ، ففي فترات الازدهار تزداد معدلات الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد وعلى أثرها ترتفع حصيلة الضريبة ، ويتحقق العكس في فترات الكساد .

وفرة حصيلتها وغزارتها ، لأنها تفرض على معظم السلع والخدمات والتصرفات ، وبالتالي يشترك بدفعها جميع أفراد المجتمع على اختلاف طبقاتهم لذلك فان عملية تحصيل هذه الضريبة تكون مستمرة على مدار السنة.

يدفعها المكلف باختياره ، فهو يدفعها عندما يقدم على شراء السلعة أو الخدمة المعنية ، وبالتالي يستطيع التقليل منها ، من خلال إنقاص الكميات التي يستهلكها من السلع والخدمات المفروضة عليها الضريبة أو باستهلاك سلع أخرى مفروضة عليها ضريبة منخفضة .

يمكن استخدامها في تحديد أنماط الاستهلاك التي تتفق والمصلحة العامة ، ففي الدول النامية ، حيث تتطلب المصلحة العامة عدم الإسراف في الاستهلاك وبخاصة بالنسبة للسلع الكمالية ، لذلك يتم رفع الضريبة على السلع غير المرغوب فيها أو الكمالية للحد من استهلاكها.

ثالثا انتقادات الضرائب غير المباشرة :

أنها ضريبة غير عادلة ، لأن عبئها لا يتوزع على المكلفين تبعاً لقدرتهم التكليفية لعدم وجود تناسب بين ما يدفعه المكلف ومقدار دخله .

ارتفاع نفقات جبايتها ، إن إجراءات المراقبة واستقصاء المكلفين ومكافحة التهرب من دفع الضريبة تؤدي إلى ازدياد نفقات الجباية.

انخفاض حصيلتها وقت الأزمات ، تتأثر حصيلة الضرائب غير المباشرة في فترات الكساد نظراً لمرونتها ، بسبب حرص الأفراد على الحد من إنفاقهم ومعاملاتهم خلال الأزمات فيؤدي ذلك إلى نقص في الإيراد في الوقت الذي تكون فيه الدولة بحاجة إلى الأموال اللازمة للتوسع في الأنفاق من اجل تنشيط الاقتصاد.

تعرقل عملية الإنتاج والاستهلاك ، خاصة عند المغالاة في أسعارها ، إذ تحدث ضيقاً في نفوس المنتجين والمستهلكين ، فيجعلهم يقتصدون في مزاولة أوجه النشاط الاقتصادي ، وفي ذلك أضرار بالاقتصاد القومي .

رابعا أنواع الضرائب غير المباشرة:

لقد تم تعريف الضرائب غير المباشرة في أدبيات المالية العامة على أنها تلك الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة – الدخل ورأس المال – وليس على وجود الثروة ، ومنها ما يفرض على الإنفاق والاستهلاك أو التداول . والضرائب على الإنفاق هي تلك التي تفرض على تداول واستعمال الدخل أو على أوجه وطرق إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويفضل البعض تسمية هذا النوع من الضرائب باسم الضرائب الاستهلاكية (Consumption Taxes) أو الضرائب على السلع (Commodity Taxes) ، ولما كانت هذه الضرائب قد تصيب السلع حال إنتاجها أو حال تداولها بين البائعين والمشترين ، لذلك فقد فُرضت هذه السلع تحت مسميات مختلفة مثل الضرائب على المبيعات (Sales Tax) ، الضريبة على المشتريات (Purchase Tax) ، والضريبة على الاستعمال . (Use Tax) ومن أهم ميزات الضرائب غير المباشرة بأنواعها هو وفرة حصيلتها وسهولة ربطاها و تحصيلها ، وبحسب ما ورد في أدبيات المالية العامة ، فقد ميز الكُتّاب والمؤلفون في نطاق الضرائب على الإنفاق بين ثلاثة أنواع من الضرائب:

الضرائب على تداول رأس المال ، أي على انتقال الملكية.

الضرائب على الاستهلاك وعلى الإنتاج (الضرائب على رقم الأعمال. (

الضرائب الجمركية.

والضرائب بأنواعها الثلاثة السابقة تعتبر من الضرائب غير المباشرة ، وفيما يلي عرض لكل نوع منها:

4-1 :الضرائب على تداول رأس المال :

تفرض هذه الضريبة على واقعة انتقال حقوق الثروات وتداولها وغيرها من التصرفات القانونية التي تكون الأموال محلاً لها ، كقيام الفرد بشراء عقارات أو بعض التصرفات بأموال متقولة . فجميع التصرفات القانونية للأفراد من بيع وإيجار وهبات ووصايا والتي تؤدي إلى انتقال الأموال والثروة من شخص إلى شخص آخر تخضع لضريبة تسمى الضريبة على التداول .

ويتضح مما سبق أن الضرائب على التداول تشكل الوسيلة الرئيسية التي تصل بها الإدارة الضريبية إلى أموال الأشخاص التي يتصرفون بها ، ومن الأمثلة عليها رسوم التسجيل العقاري ، والرسوم القضائية ، ورسوم نقل ملكية الآليات والسيارات ورسوم الدمغة ، وعادة ما يطلق على هذا النوع من الضرائب رسماً ، لكن اختلاف البعض في وجهات نظرهم من حيث تكييف هذه الضرائب رسوماً تُعد من الناحية الفنية غير سليمة ، ذلك لأنها تفرض في الأنظمة الحديثة بصورة تتناسب مع الوعاء الخاضع لها ، ولا علاقة لها بتكاليف الخدمة التي تؤديها الدولة . كما أنه لا يُراعى في تحديدها مقدار المنفعة التي تعود على الفرد.

4-2 : الضرائب على الاستهلاك وعلى الإنتاج :

تسمى هذه الضريبة أيضاً بالضريبة على رقم الأعمال ، لأنها تفرض على جميع العمليات التي تمر بها السلعة في مراحل الإنتاج والتوزيع ، ومن أمثلتها الضريبة العامة على المبيعات ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة الشراء ، وضريبة الاستهلاك وفى جميع الأحوال فإن المستهلك النهائي هو الذي يتحملها . ومثل هذه الضرائب قد تفرض على الإنتاج المحلي ، على صفقة واحدة سواء أكانت صفقة سلعية أو خدماتية . وهناك عدة صور قد تفرض من خلالها الضرائب على الاستهلاك وعلى الإنتاج ، وقد تأخذ إحدى الصور الثلاث ، الضريبة على مرحلة واحدة ، أو الضريبة التراكمية على عدة مراحل ، وأخيراً الضريبة على القيمة المضافة.

أ - الضريبة على مرحلة واحدة:

قد تفرض الضريبة على السلع عند خروجها من آخر مراحلها الإنتاجية حيث تصبح سلعة تامة الصنع ، وقد تفرض الضريبة وهي تنتقل من المنتج إلى الموزع الرئيسي أو تاجر الجملة ، أو حين بيعها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ، ومن أهم أنواعها ضريبة المبيعات (Sales Tax)أو ضريبة الشراء (Purchase Tax) ، وتفرض على السلع وخدمات محددة سواء كانت منتجة محلية أو مستوردة . وتفرض على السلع إما في مرحلة بيعها في الجملة ، ويتم وصفها على أنها (Wholesales Taxes)، أو في مرحلة بيعها بالتجزئة وهنا يتم وصفها على أنها. (Ratialsales Taxes)

ب - الضريبة التراكمية على كافة المراحل :

تسري الضريبة في هذه الحالة على كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة ، فتفرض ضريبة على قيمة السلعة عند توريدها للمصنع كمادة أولية ، ثم تفرض عليها الضريبة مرة أخرى وهي سلعة نصف مصنعة ، ثم مرة ثالثة عند انتقالها كسلعة كاملة الصنع إلى تاجر الجملة ، ومرة رابعة عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ، مرة خامسة عند بيعها من تاجر التجزئة إلى للمستهلك . وهكذا يتكرر فرض الضريبة على القيمة الإجمالية للسلعة أو الخدمة الواحدة بعدد المراحل التي تجتازها ، وتعد الضريبة على رقم الأعمال خير مثال هذا النوع من الضرائب.

"ويقال في معرض عيوب الضريبة المتتابعة على رقم الأعمال أنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع ، مما يشجع على استيراد السلع المثيلة لها والمنخفضة السعر ، مما يلقي عبءً كبيراً على ميزان المدفوعات ويقلل من الطلب على السلع المحلية الواجب تشجيع استهلاكها حتى يزيد التقدم الاقتصادي. "

حـ - الضريبة على القيمة المضافة :

تعد الضريبة على القيمة المضافة إحدى الضرائب على الإنفاق أو المبيعات أو الضرائب غير المباشرة ، والتي تفرض على المراحل كافة التي تمر بها السلعة (أو الخدمة) من المنتج إلى المستهلك النهائي لها ، ولذا فهي تفرض على مراحل إنتاج وتوزيع السلعة كافة وتأدية الخدمة واستيراد السلع من الخارج . أما العبء النقدي لهذه الضريبة فينتقل بالكامل إلى المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في سعر السلعة بمقدار كامل الضريبة ، وإن كان يعني أن المستهلك النهائي ينتقل إليه العبء إلا أن للضريبة عبئاً آخر على المتعاملين كافة في إنتاج وتوزيع وتقديم السلع والخدمات. إذاً ، الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على استهلاك البضائع والسلع والخدمات ضمن أراضي الدولة (المعنية بتطبيقها) ، سواء كانت مصنعة محلياً أم مستوردة. ومن أجل التعرف على الضريبة على القيمة المضافة علينا أولاً أن نتعرف على القيمة المضافة وهي مقدار ما يضيفه المنتج للسلعة أو المقدم للخدمة على قيمة مدخلاته ، باستثناء العمل . فمثلاً إذا كانت قيمة السلعة في مرحلة تجارة الجملة 2000 درهم ، وقيمتها لدى المنتج 1500 درهم تكون القيمة المضافة لتاجر الجملة هي 500 درهم ، وهي التي تفرض عليها الضريبة في مرحلة تجارة الجملة ولا تفرض الضريبة على 2000 درهم وهي قيمة السلعة في نهاية مرحلة تجارة الجملة ، لذا يحرص كل متعامل في إنتاج السلعة وتوزيعها على التأكد من قيام المتعامل السابق له بسداد الضريبة حتى لا يقوم هو بسدادها ، وبذلك تنخفض أرباحه ويطلق على هذه السمة للضريبة على القيمة المضافة " بالرقابة الذاتية " أو . Self-Policing Effectوتسري الضريبة على القيمة المضافة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة وعلى الخدمات التي تنتج وتؤدى على أراضي الدولة